

Distr.  
GENERAL

TD/B/COM.2/54  
27 November 2003

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة الثامنة

جنيف، ٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

### قضايا تتصل بترتيبات دولية

مذكرة أعدها أمانة الأونكتاد\*

#### خلاصة

إن بُعد السياسة الدولية التي تنطوي عليه الجهود التي تبذلها البلدان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه إلى حد أكبر لا يزال يشتد وينتشر على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والأفريقية. ومجموعة قواعد الاستثمار الناتجة عنه متعددة الطبقات والوجوه تشمل التزامات تتفاوت في نطاقها وتغطيتها الجغرافيين وتتراوح ما بين الطوعية والملزمة. والسؤال المطروح هو مدى مساهمة مجموعة القواعد هذه في تحسين بيئة الاستثمار في البلدان النامية ومساعدتها على الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكيف يمكن تعزيز البعد الإنمائي في صكوك الاستثمار المقبلة. وتعرض هذه المذكرة عدداً من قضايا السياسة العامة التي انبثقت عن المناقشات التي دارت في عدة محافل دولية، وما قامت به الأمانة من بحوث وتحليل للسياسات العامة.

\* قدمت هذه المذكرة في وقت متأخر بسبب تأخر صدور الإذن بإصدارها انتظاراً لنتائج مؤتمر كانكون.

## مقدمة

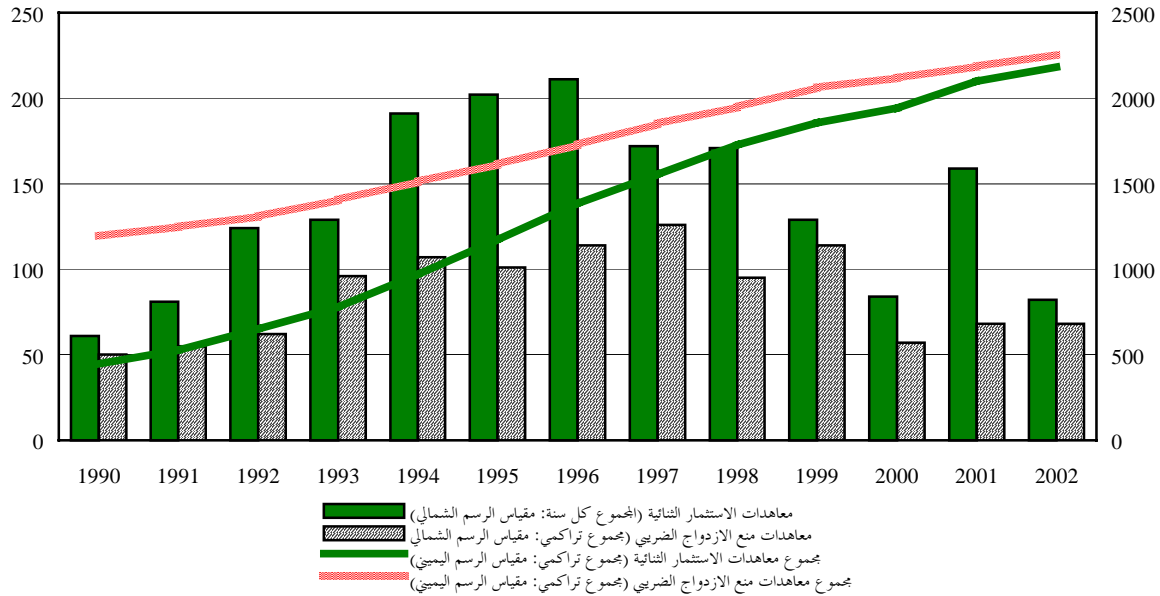
١ - قامت الأمانة، وفقاً للمقرر الذي اتخذته لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في دورتها السابعة (جنيف، ٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)<sup>(١)</sup>، بإعداد هذه المذكرة بوصفها مداخلية في مناقشات الدورة الثامنة للجنة. والغرض منها هو استعراض التطورات الأخيرة التي حدثت في ما يخص وضع قواعد الاستثمار الدولي (بالاستناد أساساً إلى التحليلات والبيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣)<sup>(٢)</sup> وتحديد بعض المسائل المتعلقة بالسياسة العامة ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية كي تنظر فيها اللجنة.

٢ - وقد تبين من الأحداث التي وقعت في كانون أن القضايا المطروحة مركبة ومعقدة وليس من السهل التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ومع ذلك، فسوف يواصل التشديد على بُعد السياسة الدولية في الجهود التي تبذلها البلدان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، خاصة على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والأقليمية.

٣ - والواقع أن المجموعة الراهنة من قواعد الاستثمار واردة في عدد كبير من معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة التي تتضمن مكونات الاستثمار ومعاهدات منع الازدواج الضريبي واتفاقات التجارة الإقليمية والاتفاقات المتعددة الأطراف. ومجموعة القواعد هذه متعددة الطبقات والوجوه تنطوي على التزامات تتفاوت في نطاقها وتغطيتها الجغرافيين وتتراوح ما بين الطوعية والملزمة - وتشكل نسيجاً معقداً من التعهدات المتداخلة والمتكاملة جزئياً.

## ١ - الاتفاقات الثنائية

٤ - ازداد عدد معاهدات الاستثمار الثنائية باطراد في الفترة ما بين عام ١٩٥٩، وهو العام الذي أبرمت فيه أول معاهدة استثمار ثنائية وبداية التسعينات. واعتباراً من النصف الثاني من التسعينات، اشتدت سرعة إبرام هذه المعاهدات وتضاعف عددها تقريباً. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، كانت هناك ١٨١ ٢ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية، واستناداً إلى أدائها في الأعوام الماضية يمكن توقع أن يزداد عددها بحلول نهاية هذا العام (الرسم البياني ١). وتشمل هذه المعاهدات الآن ١٧٦ بلداً وتغطي أساساً علاقات الاستثمار بين البلدان النامية وبين هذه البلدان والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية<sup>(٣)</sup>. وتتجاوز اليوم نسبة معاهدات الاستثمار الثنائية التي لا تشمل البلدان المتقدمة ٤٥ في المائة. وهذه المعاهدات هي الاتفاقات الدولية المستخدمة على أوسع نطاق لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(٤)</sup>. وبموازاة معاهدات الاستثمار الثنائية، أبرمت البلدان أيضاً اتفاقات لمنع الازدواج الضريبي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، بلغ عددها ٢٢٥٦ اتفاقاً. وتتناول هذه الاتفاقات، في جملة أمور، تحديد الدخل الخاضع للضريبة، بغرض الحد من حالات الازدواج الضريبي.



### الرسم البياني ١: عالم معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات منع الازدواج الضريبي

المصدر: قواعد بيانات الأونكتاد ومعاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات منع الازدواج الضريبي.

٥- وعلى مر السنين، أصبح نطاق ومضمون معاهدات الاستثمار الثنائية أكثر نموذجية. فالأحكام الرئيسية تتناول اليوم نطاق وتعريف الاستثمار الأجنبي؛ القبول والتأسيس؛ والمعاملة الوطنية في مرحلة ما بعد التأسيس؛ ومعاملة الدولة الأكثر رعاية؛ والمعاملة العادلة والمنصفة؛ والضمانات والتعويض في حال نزع الملكية؛ والضمانات المتعلقة بحرية تحويل الأموال وإعادة رؤوس الأموال والأرباح إلى الوطن؛ والأحكام بشأن تسوية المنازعات بين دولة وأخرى وبين مستثمر ودولة على حد سواء. ولكن بالنظر إلى كبر عدد معاهدات الاستثمار الثنائية، لا تزال صياغة الأحكام الفردية متنوعة كما أن لغة المعاهدات التي وُقِعَ عليها منذ بضعة عقود تختلف عن لغة المعاهدات التي وُقِعَ عليها في آونة أحدث. والأهم من ذلك أن حفنة من البلدان قد وسعت في الآونة الأخيرة نطاق تغطية هذه المعاهدات بتضمينها أحكاماً تتعلق بالحقوق في التأسيس ومقتضيات الأداء وتوظيف الملاك الأجنبي الرئيسي. وهذه التغييرات - التي حدثت أساساً في معاهدات الاستثمار الثنائية الأخيرة، بما في ذلك تلك التي يعاد التفاوض بشأنها الآن - تنشئ جيلاً جديداً من معاهدات الاستثمار الثنائية التي تتضمن التزامات أكبر وتترتب عليها آثار أبعد مدى.

٦- ويزداد أيضاً عدد اتفاقات التجارة الحرة الثنائية التي تغطي قضايا الاستثمار، وقد أبرمت الاتفاقات الأقدم عهداً بين البلدان المجاورة، بينما تبرم الاتفاقات الأحدث عهداً بين بلدان بعيدة تقع في مناطق مختلفة، وترد التعهدات في مجال الاستثمار في فصل قائم بذاته. فمن أصل ١٩٧ اتفاقاً من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية السارية

الآن تتضمن نسبة ٥٥ في المائة منها فصولاً محددة بشأن الاستثمار وتتضمن نسبة ٢٢ في المائة أخرى أحكاماً عامة بشأن الاستثمار. ومن بين القضايا الرئيسية التي تناولها هذه الاتفاقات ما يلي: المعاملة الوطنية قبل التأسيس وبعده؛ ومعاملة الدولة الأكثر رعاية؛ وحظر مقتضيات الأداء (غالباً ما يتعدى هذا الحظر ما هو منصوص عليه في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة)؛ والتعزيز والحماية، بما في ذلك لأغراض نزع الملكية والتعويض؛ وتسوية المنازعات بين دولة ودولة وبين مستثمر ودولة على حد سواء؛ وشروط التحويل التي تكفل حرية تحويل المدفوعات، بما في ذلك تحويل رؤوس الأموال، والإيرادات والأرباح والعوائد. ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقات الحديثة الاتفاق المبرم بين اليابان وسنغافورة لبدء تأسيس عهد جديد للشراكة الاقتصادية.

٧- والبلدان الموقعة بقيامها بالتوقيع على معاهدات الاستثمار الثنائية - التي تنص على حماية الاستثمار بموجب القانون الدولي وتساعد من ثم على تقليل المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون الأجانب في البلدان المضيفة - تومئ إلى أنها تتعهد بتهيئة بيئة استثمار مواتية، وبالرغم من أنه يصعب التحقق مما إذا كانت معاهدات الاستثمار الثنائية تقوم أم لا تقوم بدور في ظروف محددة لصالح بلدان محددة. ومع ذلك، فإن توقيع هذه المعاهدات يدل على أن موقف بلد مضيف تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير وأن تحسن بيئة الاستثمار فيه قد تحسنت. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن المستثمرين يعتبرون معاهدات الاستثمار الثنائية جزءاً من إطار استثمار "جيد". وبالتالي فإن إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية يمكن أن يمثل مكوناً مهماً في إطار الجاذبية الشاملة لبلد مضيف، خاصة عندما تكملها محددات اقتصادية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل حجم السوق والنمو والمهارات ووفرة الموارد التنافسية وجودة الهياكل الأساسية). وبعبارة أخرى، فإن معاهدات الاستثمار الثنائية (شأنها شأن جميع اتفاقات الاستثمار الدولية) تجعل الإطار التنظيمي أكثر شفافية وثباتاً وأمناً ويمكن التنبؤ به - أي أنها تمهد الطريق لتفاعل المحددات الاقتصادية. وعندما تقلل اتفاقات الاستثمار الدولية العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتكون المحددات الاقتصادية صحيحة، يمكن أن تفضي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

## ٢- الاتفاقات الإقليمية والأقاليمية

٨- يزداد أيضاً عدد الاتفاقات الإقليمية والأقاليمية التي تناول المسائل المتعلقة بالاستثمار بشكل مباشر<sup>(٥)</sup>. ولكن عدداً قليلاً منها فقط مخصص حصراً للاستثمار، يذكر منها خصوصاً أن مدونات قواعد تحرير التجارة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تناول تحركات رؤوس الأموال والعمليات الجارية غير المنظورة (١٩٦١) وإعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بالاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات (١٩٧٦). ومن الأمثلة الحديثة التي تشمل البلدان النامية الاتفاق الإطاري المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وقرار جماعة الأنديز ٢٩١. وبخلاف معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة الثنائية، فإن الصكوك الإقليمية ليست جميعها صكوكاً ملزمة. واعتمدت القواعد غير

الملزمة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في إطار مبادئ الاستثمار غير الملزمة لهيئة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٤.

٩- وهناك اتجاه إلى إبرام اتفاقات إقليمية شاملة تتضمن أحكاماً ذات صلة بالتجارة وأحكاماً ذات صلة بالاستثمار، بل وتشمل أحكاماً تتعلق بالخدمات وحقوق الملكية الفكرية والمنافسة. والواقع أن معظم اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية الآن هي أيضاً اتفاقات للاستثمار الحر، على الأقل من حيث المبدأ: فمن أصل ٥٨ اتفاقاً للتجارة الحرة الإقليمية السارية تتضمن نسبة ٦٦ في المائة منها فصلاً محددة بشأن الاستثمار وتتضمن ١٧ في المائة أخرى أحكاماً عامة بشأن الاستثمار. ومن أمثلة هذه الاتفاقات اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) وبرتوكولات السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ويتمثل الهدف العام في إنشاء إطار أكثر ملاءمة للتجارة والاستثمار ليس عن طريق تحرير التجارة الإقليمية، بل أيضاً عن طريق إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل القيود التشغيلية، والغرض من كل ذلك هو زيادة تدفق التجارة والاستثمار داخل المناطق. وتتناول الاتفاقات الإقليمية عموماً طائفة أوسع نطاقاً من القضايا مقارنة بالاتفاقات الثنائية، وتسمح بعمليات المبادلة بين القطاعات. وتستخدم الاتفاقات المبرمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، نمطياً، مجموعة الأدوات التقليدية المنصوص عليها في القانون الدولي - مثل الاستثناءات والتحفيزات والفترات الانتقالية - لتأمين المرونة التي تتطلبها احتياجات البلدان وقدراتها وأهدافها المختلفة في مجال السياسة العامة.

١٠- ومثلما هو الحال بالنسبة لمعاهدات الاستثمار الثنائية، يصعب معرفة ما يترتب على الاتفاقات الإقليمية أو الإقليمية التي تتناول تنسيق أطر الاستثمار فقط في البلدان الأعضاء من أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر. فهذه الاتفاقات تحسن الإطار التمكيني ويمكن، في الحالات التي تقلل فيها العقوبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل ما تفعله معظم الاتفاقات الإقليمية)، أن تزيد من تدفقات الاستثمار، مرة أخرى، شريطة أن تكون المحددات الاقتصادية مواتية. والحدود الاقتصادي الرئيسي الذي يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقات الإقليمية هو حجم السوق. ولكن ذلك يكون نتيجة لتقليل الحواجز التي تعترض التجارة، وليس نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر.

### ٣- الاتفاقات المتعددة الأطراف

١١- لقد فشلت الجهود التي بذلت لإرساء قواعد شاملة ومتعددة الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر، بل حتى القواعد غير الملزمة التي جرى الاضطلاع بها من حين لآخر في فترة ما بعد الحرب. ومن أبرز هذه القواعد مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية (في أواخر السبعينات والثمانينات) واتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (في أواخر التسعينات). ولكن المبادئ التوجيهية المتعلقة بمعاملة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن البنك الدولي، وهي صك غير ملزم، قد حددت (في عام ١٩٩٢) معايير معينة لمعاملة المستثمرين يمكن القول إنه يوجد بشأنها قدر من التوافق الدولي في الآراء. وقد أتت بعض الجهود التي

تناولت جوانب معينة من الاستثمار ثمارها أيضاً. فالاتفاقية بشأن تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني دول أخرى تتيح إطاراً لتسوية منازعات الاستثمار. ويتناول الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية مجموعة من القضايا ذات الصلة بالعمل. أما الاتفاقية التي تم بموجبها تأسيس وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، فإنها تعزز أمن الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية القانونية، وذلك باستكمال المخططتين الوطني والإقليمي لضمان الاستثمار بمخطط متعدد الأطراف. ويحظر اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة بعض تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة (اعتمد كجزء من حولة أوروغواي). ويقدم الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الذي اعتمد هو الآخر كجزء من حولة أوروغواي، مجموعة شاملة من القواعد التي تغطي كافة أنواع الخدمات الدولية التي يتم توفيرها، بما في ذلك "الوجود التجاري"، المماثل للاستثمار الأجنبي المباشر. ويتيح الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات قدراً كبيراً من المرونة للبلدان الأعضاء في ما يخص نطاق وسرعة تحرير أنشطة الخدمات. فهو يسمح لها، في حدود جداول تعهداتها، بإدراج أنشطة تود إفساح المجال أمامها وشروط وحدود القيام بذلك - وهذا هو نهج القائمة الإيجابية.

١٢- وقد أدرجت العلاقة بين التجارة والاستثمار في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة عام ١٩٩٦، باعتبارها واحدة مما يسمى بقضايا سنغافورة الأربع. وفي الإعلان الصادر في الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على برنامج عمل بشأن العلاقة بين التجارة والاستثمار (الفقرات ٢٠-٢٢)<sup>(٦)</sup>. وبقياهم بذلك، سلم الأعضاء (الفقرة ٢١) بالحاجة إلى تعزيز المساعدة التقنية لتنفيذ هذه الولاية، وأشاروا صراحة إلى الأونكتاد. واستجابةً لذلك، أجرى الفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار والتابع لمنظمة التجارة العالمية (الذي تم إنشاؤه أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة عام ١٩٩٦) مداولات بشأن القضايا السبع المدرجة في الفقرة ٢٢ من الإعلان، وكذلك بشأن نقل التكنولوجيا<sup>(٧)</sup>. وتقدم تقارير عن مناقشات الفريق العامل إلى المجلس العام التابع لمنظمة التجارة العالمية. واعترف مؤتمر الدوحة "بالحجج المؤيدة لإنشاء إطار متعدد الأطراف لتأمين شروط شفافة وثابتة ويمكن التنبؤ بها للاستثمار الطويل الأجل عبر الحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي من شأنه أن يسهم في توسيع نطاق التبادل التجاري" (الفقرة ٢٠). وقد أشير أيضاً إلى "أن المفاوضات ستبدأ بعد انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري على أساس مقرر يتخذ في هذه الدورة، بتوافق صريح في الآراء، بشأن أساليب التفاوض" (الفقرة ٢٠).

#### ٤- حالة المناقشات الخاصة بالاستثمار في منظمة التجارة العالمية<sup>(٨)</sup>

١٣- لقد ألقى مؤيدو قضية الاستثمار في منظمة التجارة العالمية الضوء على ضرورة بدء المفاوضات لتعزيز زيادة تدفقات الاستثمار، ضمن أمور أخرى. أما المعارضون لعقد اتفاق ملزم ومتعدد الأطراف بشأن الاستثمار

في إطار منظمة التجارة العالمية، فيرون أن اتفاقاً كهذا من شأنه أن يوسع حدود النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى مدى أبعد بحيث تشمل حيز السياسات الوطنية وكذلك قضايا لا تمس التجارة بصورة مباشرة. ويشيرون كذلك إلى القيود المالية والمؤسسية التي تحد بالفعل من قدرة العديد من البلدان الأعضاء على التفاوض على أي اتفاق من اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتنفيذه، وإلى ضرورة المزيد من التوضيح لجوهر القضايا التي ينطوي عليها الأمر كي يتسنى ما يترتب عليها من آثار، بما في ذلك التكاليف والفوائد، فهماً تاماً.

١٤- وبالنظر إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي المضي قدماً في تناول قضية الاستثمار، وطريقة القيام بذلك في حالة الإيجاب، فقد أتاح الاقتراح بشأن الاستثمار الوارد في نص كانكون الوزاري Rev.1 (CMT) خيار بدء المفاوضات بشأن الطرائق أو مواصلة عملية دراسة القضايا وتوضيحها. وفيما يتعلق بتوضيح القضايا، اقترحت مجموعة من البلدان النامية<sup>(٩)</sup> بعض العناصر. وتشمل هذه العناصر نطاق ومضمون الأحكام ذات الصلة بالنطاق والتعريف، والشفافية، وعدم التمييز، والاستثناءات و ضمانات ميزان المدفوعات، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، ومقتضيات الأداء، والتزامات المستثمر وتدابير البلد الأم، والحوافز، والحماية من نزاع الملكية والتعويض، وتسوية المنازعات. ولم تقدم أي اقتراحات بشأن أي حل من الحلول الوسط.

١٥- وفي كانكون، قدم النص CMT Rev.2 نهجاً متميزاً لقضايا سنغافورة الأربع. ففيما يتعلق بالاستثمار، اقترح هذا النص تكثيف عملية التوضيح على أساس إعلان الدوحة الوزاري وعناصر أخرى ذكرها الأعضاء، بما في ذلك العناصر التي حددتها مجموعة من البلدان النامية (WT/MIN(03)/W/4)؛ ودعوة الفريق العامل إلى الانعقاد في دورة استثنائية لإعداد طرائق إجرائية وموضوعية، مع مراعاة المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تمنح للبلدان النامية كجزء لا يتجزأ من أي إطار، الأمر الذي يمكن الأعضاء من أن يأخذوا على عاتقهم التزامات وتعهدات تتمشى واحتياجاتهم وظروفهم الفردية؛ وإيلاء الاعتبار لعلاقة المفاوضات بالتعهد المنفرد؛ واعتماد طرائق لبدء إجراء مفاوضات بشأن وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار من جانب المجلس العام التابع لمنظمة التجارة العالمية وذلك بتحديد تاريخ معين يتفق مع تاريخ الموافقة على الأساليب المتعلقة بالزراعة وبسبل الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية.

١٦- ولم يظهر في كانكون أي توافق صريح في الآراء بشأن بدء مفاوضات بخصوص قضايا سنغافورة. ولن يتضح مستقبل قضية الاستثمار في برنامج عمل الدوحة وجدول أعمال منظمة التجارة العالمية إلى أن تظهر نتائج مشاورات ما بعد كانكون.

## ٥- التحديات المتوقعة

١٧- ستظل القضايا المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية تحتل مكانة بارزة في الدبلوماسية الاقتصادية الدولية، بصرف النظر عما سيحدث أو لا يحدث في منظمة التجارة العالمية، وذلك ببساطة بسبب ما يحدث الآن (على

النحو الذي تناولته المناقشة أعلاه) على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والأقليمية. وهناك بالفعل عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة قيد المفاوضة و/أو المناقشة<sup>(١٠)</sup>. وسيتمثل التحدي الرئيسي الذي ستواجهه البلدان النامية في اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة في إقامة توازن بين إمكانية تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل اتفاقات الاستثمار الدولية وقدرة البلدان على تنفيذ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الوجهة الإنمائية - كتعبير عن حقها في تحديد النظم تحقيقاً للصالح العام. وهذا يتطلب الحفاظ على حيز كاف في مجال السياسة العامة كي تتاح للحكومات المرونة اللازمة لاستخدام هذه السياسات في إطار الالتزامات التي أرسيت بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية التي هي طرف فيها. والمشكلة قائمة بكل وضوح. ذلك أن توسيع حيز السياسات العامة أكثر من اللازم يقلل من قيمة الالتزامات الدولية. كما أن فرض التزامات شديدة الصرامة يقيد حيز السياسات الوطنية أكثر من اللازم. ولذلك فإن التحدي هو إيجاد توازن موجه نحو التنمية. ولا بد أن يشكل البعد الإنمائي جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات الاستثمار الدولية لدعم السياسات الوطنية بغية اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه بقدر أكبر.

١٨- وعلى هذا الأساس، قد تود اللجنة أن تنظر في القضايا التالية بصدد الاتجاهات الحديثة في اتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي كجزء من الإجراءات التي توصي بها:

- ما هي التحديات الرئيسية فيما يتعلق بمجموعة قواعد الاستثمار الدولية القائمة المتعددة الوجوه والطبقات؟
- ما هي المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة وفي التكيف مع الاتفاقات القائمة؟
- ما هي الطريقة التي يمكن بها المضي في تعزيز البعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار الدولية؟
- ما هي الشواغل الإنمائية الرئيسية التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح في عمل الأونكتاد؟
- ما هي القضايا الرئيسية التي تتطلب مزيداً من البحث والتحليل في مجال السياسة العامة؟
- ما هي الطريقة التي يمكن بها زيادة تعزيز بناء القدرات في هذا المجال؟
- ما هي الطريقة التي يجب أن تنعكس بها آراء وشواغل الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في مناقشة اتفاقات الاستثمار الدولية؟



### الحواشي

(١) "ينبغي للأمانة أيضاً، وفقاً للفقرة ٢١ من إعلان الدوحة، [...] أن تواصل تحليلها المتعمق الرامي إلى تحديد السياسات والتدابير التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه إلى حد أكبر بوصفه وسيلة للتنمية [...] (TD/B/COM.2/50) ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، توصيات متفق عليها، الفقرة ٣).

(٢) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣. سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: من المنظورين الوطني والدولي (WIR03)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.D.8.

(٣) لا تبرم معاهدات الاستثمار الدولية بين البلدان المتقدمة لأن أنظمتها القانونية تعكس معايير حماية المستثمرين تطورت على مر السنين بفضل الخبرة المكتسبة من هذه القضايا.

(٤) غير أنها بعيدة كل البعد عن تأمين تغطية جغرافية كاملة: ستكون هناك حاجة إلى ١٨ ١٤٥ معاهدة استثمار دولية لتأمين التغطية التامة لاقتصادات العالم البالغ عددها ١٩١.

(٥) نشر معظم هذه الصكوك (أو مقتطفات ذات صلة) في الأونكتاد، صكوك الاستثمار الدولية: خلاصة وافية (جنيف: الأونكتاد، سنوات مختلفة).

(٦) "الإعلان الوزاري"، المؤتمر الوزاري، الدورة الرابعة، الدوحة، ٩-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، WT/MIN(01)/17.

(٧) ينص إعلان الدوحة في الفقرة ٢٢ على ما يلي: "في الفترة الممتدة حتى انعقاد الدورة الخامسة، ستنصب الأعمال الأخرى التي سيتم الاضطلاع بها في إطار الفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار على توضيح ما يلي: النطاق والتعريف؛ والشفافية؛ وعدم التمييز؛ وطرائق تحديد تعهدات ما قبل التأسيس على أساس تعهدات من نوع الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ونهج القائمة الإيجابية؛ وأحكام التنمية؛ والاستثناءات و ضمانات ميزان المدفوعات؛ والتشاور وتسوية المنازعات بين الأعضاء". وقام الفريق العامل، في اجتماعه المعقود في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بمناقشة تقريره السنوي وبيان قدمته مجموعة من البلدان النامية لتناول تدابير البلد الأم والتزامات المستثمرين.

(٨) يستند هذا الجزء إلى "استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية: نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية" (TD/B/50/8)، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٩) انظر وثيقتي منظمة التجارة العالمية WT/GC/W/513 و WT/GC/W/514 and Corr.1.

(١٠) انظر WIR03، الصفحات ٨٨-٩٣ من النص الأصلي.

-----